http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1370) السنة السادسة -الاحد (16) تشرين الثاني 2008

تقاعد الأساتذة، وعودة الكفاءات، واستقلال الجامعات على طاولة ورشة «نحاور»

وزير التعليم العالي: أُقر قانون الخدمة الجامعية والوزارة بلا وزير

اكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور «عبد ذياب العجيلي» ان قانون الخدمة الجامعية الذي قدمته الوزارة الى مجلس النواب كان يتضمن استمرار الاستاذ الجامعي بالخدمة حتى بلوغه سن الـ٧٠ سنة على ان يمدد لعام آخر كلما برزت الحاجة العلمية اليه الا ان المجلس استبدل سن التقاعد ليكون ٦٣ سنة يوم كانت الوزارة بلا وزير جاء هذا خلال الندوة التي نظمتها مؤسسة «المدى للاعلام والثقافة والفنون» ضمن ورشة (نحاور) قدم لها كل من المديرة العام للمؤسسة «غادة العاملي» والاكاديمي «الدكتورعبد الامير الفيصل» وحضرها مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الجامعات الدكتور «موفق اسعد احمد» وعدد من رؤساء وعمداء واساتذة الجامعات والكليات وتناولت الندوة ثلاثة محاور هي «تقاعد الاساتذة، وعودة الكفاءات العلمية، والجامعة بين الاستقلال والتسييس» وبعد ان عرض فيلم اشتمل على اراء بعض الاساتذة وطلبة الجامعات اوضح الوزير بان هناك حداً معيناً لتقاعد الاساتذة في دول الغرب يسمى «بالتقاعد المبكر» صحيح ان عمر الاستاذ قد بلغ الـ٧٠ عاماً الا انه ما يزال يمتلك الخبرة والهمة ويبين ليس بالضرورة ان يحاضر بل ان وجوده في الجامعة كان لقيادة اللجان التدريسية والاشراف على الاطاريح والافادة منه في مجالات علمية ومعرفية عديدة يمكن ان يتنحى عن المنصب الاداري غير انه يظل رمزاً علمياً، مع ان بعض الاساتذة يرغبون باحالتهم على التقاعد ويضيف: ان استمرار ذوي الخبرة بالتدريس الجامعي امر جوهري وقد طرحنا على مجلس شورى الدولة بغية تمديد استمراريتهم وبقائهم بحسب حاجة الجامعات لخبراتهم العلمية والمعرفية.

بغداد/ شاكر المياح

ويشير الى ان الاستاذ في مصر له الحق بالاستمرار في مسيرته العلمية حتى ان بلغ من العمر ثمانين عاماً وفي العهد الملكي السابق وحينما تتجاوز خدمة المعلم ٢٥ عاماً بدون عقوبات تصدر ارادة ملكية لتمديد خدمته وعلى الاساتذة الجدد الاستفادة من الاساتذة ذوي الخبرة والتراكم العلمي والمعرفي وان لا يتحسسوا منهم وقال: لاحظت خلال عرض الفيلم بان هناك تبايناً في وجهات النظر حول تقاعد الاساتذة الا انه وبذات الوقت يظهر اجماعاً حول موضوع استقلالية الجامعات وعدم تسييسها واكد أن الوزارة اعدت تعديلاً جديداً على بعض بنود الخدمة الجامعية وارسلناه الى مجلس شورى الدولة ويضيف العجيلي قائلاً: من ضمن التعديلات هو منح الطالب نصف المرتب وآلية توزيع الاساتذة على الجامعات واناطة المناصب الادارية وغيرها من الاشكالات التي برزت بعد تطبيق القانون وبهذا الصدد شكلنا لجنة وضعت مجموعة من التعديلات على القانون آنف الذكر ونأمل ان يصادق عليها قريباً ويشير الى ان الكثير من اساتذة الجامعات يبدون اعتزازاً بالاساتذة ذوي التراكم المعرفي والعلمي وثراء الخبرات الذي تم تحصيله عبر سنوات طويلة من البحث والتقصي وجمع المعارف ويلفت يمكن للجامعة ان تستفيد من الاستاذ الذي بلغ سن التقاعد في مجالات عديدة ومختلفة وخاصة اذا كان ذا قدرة جسدية وعقلية سليمة وهناك بعض الاساتذة يبدو عليهم الكبر وهم في سن الستين ويرغبون في احالتهم على التقاعد ولا مانع من ذلك وسنطرح الموضوع برمته في اول اجتماع لمجلس الوزراء بغية ان نستثني الاساتذة وتمديد بقائهم لمدة سنة بحسب احتياج الجامعات لخدماتهم وانا شخصياً بودي ان يستمر الاستاذ الجامعي في مسيرته العلمية حتى ان اصبح عمره ثمانين عاماً وان يجري تكريم خاص للرواد من الاساتذة ونحن بصدد ان نجعل من هذا تقليداً جامعياً اذ سيتم تكريم الاساتذة ذوي التاريخ العلمي المشرف ممن قدموا ابحاثاً علمية رصينة كأن تقدم لهم مكافآت مادية او منحهم اوسمة وعلى سبيل المثال «وسام رئاسة الجمهورية» وسام فضي واخر برونزي وثالث ذهبي ويكشف عن ان البعض يقول ان من بلغ سن التقاعد سياخذ فرصة الاخر الاصغر عمراً وهذا غير دقيق ولا يمت الى الحقيقة بشيء وبعيد عن الموضوعية والواقعية بل على العكس تماما اذ ربما سيكون رمزاً للاستاذ الجديد ذلك لان اعداد الانسان يستلزم زمناً طويلاً لان الدكتوراه هي الخطوة الاولى على الطريق الطويل ستعقبها خطوات اخرى لاحقة تدعمها خبرات الاساتذة الرواد الذين لهم باع طويل في مضامير العلوم والمعارف والاتصال بالعالم الخارجي، اذ لا يمكن الاستغناء عن العالم الخارجي وبالاخص في الوقت الراهن لان التواصل ضروري جداً.

ويضيف: ثمة نقطة واحدة تؤخذ على الرواد تكمن في عدم اللحاق بمعطيات الثقافة الحديثة والانترنيت والحاسوب.

ويروي العجيلي عن أحد الأساتذة البريطانيين اخبره ذات يوم بانه يتلاشى تماماً أمام جهاز الحاسوب في الوقت الذي ابتكر فيه قواعد البيانات للحاسوب مع انه لا يتقن العمل عليه.

ويسترسل قائلاً: كل شيء يبدأ بفكرة كما هو موجود في العالم الغربي الذي يعتمد بالدرجة الأساس على الأفكار وليس التنفيذ.

معوقات عودة الكفاءات العلمية المهاجرة

وفي محور عودة الكفاءات العلمية من خارج العراق أشار العجيلي الى ان الأساتذة العراقيين الموجودين بالخارج لاتهمهم كثيراً الامتيازات المادية التي ستمنح لهم في داخل العراق، اذ هناك نوعان من هؤلاء الأساتذة، النوع الأول هم العاملون حيث يتمتعون بقدر من الاستقرار ومن الخبرات الممتازة وتسنى لي في وقت من الأوقات الالتقاء بهم ومحاورتهم في هذا الشأن فتلمست فيهم عدم الرغبة بالعودة الى أرض الوطن في الظرف الراهن في أقل تقدير، الا أنهم أعربوا عن استعدادهم للتعاون مع أساتذة الداخل كان يكون هناك بحث مشترك أو أشراف مشترك أو يسهم في إرسال المجلات العلمية والدوريات والكتب التي تعنى بالبحوث والدراسات، كما لمست حنينهم للعودة الى الوطن ليس بالشكل النهائي بل كأن يقوم بزيارة لمدة زمنية محددة.

ويوضح: بعض الأساتذة تعتمل في نفوسهم رغبة شديدة للعودة الى العراق، ومتحمس لقضيته الوطنية وشعوره عال بالانتماء العراقي مهما كان نوع الوظيفة التي يشغلها في المهجر، وهناك أساتذة ليست لديهم وظائف أو اعمال يمارسونها في المنافي وأيضاً لديهم دوافع حقيقية للعودة وآخرون ربما بلغوا سن التقاعد ولا يريدون التفريط برواتبهم التقاعدية فيقرر العودة كي لا يخسر هذه الرواتب، ويتساءل الوزير قائلاً: أيهما أفضل ان تأتي بأساتذة مدربين أصلاً وبأطباء لهم خبرات عظيمة، أم ترسل آخرين للتدريب؟ جميع هؤلاء يعملون في مؤسسات متقدمة علمياً وتقنياً، أنا اعرفهم احدهم يعمل الان بعدة شركات بريطانية ومتخصص في أبحاث الليزر متقدمة جداً وهو لا يزال بدرجة مدرس ولديه الرغبة في العودة، الا ان هذا يصطدم بكونه أستاذاً وذا خبرة عالية وحينما يعود سيكون بنفس درجته بينما هناك آخرون تخرجوا بعده وحازوا على درجة اعلى من درجته في الوقت الذي هو يتمتع بمستوى علمي أفضل منهم.

وله أبحاث علمية رصينة نشرت في اغلب المجلات والدوريات العلمية العالمية، إذن هو لن يعود على وفق المواصفات التي ذكرها.

ويؤكد: هناك توجه لدى الدولة وأخر من لدن مجلس الوزراء ومجلس النواب في دعوة الأساتذة المقيمين في خارج العراق، أي الكفاءات بشكل عام وليس الأساتذة حصراً، والكفاءات تشمل حتى رجل الاعمال والمصممين والفنانين والأطباء وغيرهم من المهنيين لحضور مؤتمر سيعقد في بغداد للمدة من ٢٣ ولغاية ٢٤ من شهر كانون الأول عام ٢٠٠٨ وستوجه الدعوة لمجموعة كبيرة من الكفاءات العراقية المقيمة في خارج العراق من أجل التباحث في الأساليب المثلى للتعاون، فمن يروم العودة سنفتح له أحضاننا وقلوبنا، ومن يروم البقاء في منفاه ويبدي شيئاً من التعاون سنرحب به أيما ترحيب، ومن يبغي ان يكون أستاذاً زائراً سنوفر له جميع التسهيلات والأمر ذاته على الأطباء العراقيين.

ويلفت: لاحظت أن بعض الأساتذة العاملين في الجامعات العراقية وخاصة حديثي التعيين منهم يحسبون ان عودة الأساتذة المغتربين سيكون على حساب درجاتهم ومناصبهم ويعتقدون بأنهم أولى بالامتيازات منهم فهم الذين تحملوا شغف العيش والسنوات العجاف.

ودعا الوزير الى الابتعاد عن كل ما يثير الحساسيات والنعرات لأن الهدف هو بناء العراق، والعراقيون كلهم أبناء شعب واحد.

ويجب ان يكون الوطن حاضنة لجميع أبنائه وعلى مختلف تلاوينهم القومية والاثنية والاجتماعية والإيديولوجية، اذ لن يتقدم ويتطور البلد ان كنا مشتتين، وهذا الجزء من الجسد في الخارج والجزء الأخر منه في الداخل.

ويوضح: لدينا كفاءات علمية في الداخل وفي الخارج وعليه يجب ان يكون التنافس بينهما شريفاً ووفق المعطيات الأكاديمية والوطنية، الا أنني اجدها في الظرف الراهن مبعثرة ومطلوب تنظيمها وتوحيدها باتجاه هدف واحد هو الارتقاء بالعراق.

وأكد العجيلي ان أكثر من ٢٠٠ كفاءة علمية مغتربة قد عادت الى العراق مؤخراً بعد تحسن الوضع الأمني تم زجهم في الجامعات بحسب اختصاصاتهم العلمية والأكاديمية وسدوا شواغر كثيرة كنا نعانيها خاصة كليات الصيدلة التي كانت تفتقر الى اختصاص صيدلة، وكذلك هو الحال في كليات التقنيات الحديثة، هذه الكفاءات العائدة لمسنا اثرها الواضح وان كان بشكل تدريجي الا ان بعض هؤلاء شكوا من سوء المعاملة والروتين البغيض سواء في الوزارة او في إدارات الجامعات ونحن على استعداد لمعالجة أية حالة من هذه الحالات لاسيما ان بعض الناس لديها نزعة غريبة نحو عدم ابداء المساعدة للآخرين وعرقلة الأمور وهذا لا يصب في المصلحة العامة، وقال: يجب ان ننفتح على جميع وزارات الدولة لأن الأستاذ الجامعي مؤهل لأن يكون مستشاراً في جميع مجالات خدمة المجتمع، وعلى ضوء هذا شكلنا عدة لجان مشتركة مع الوزارات للتعرف على مشكلاته والعمل على معالجتها، وعليه فنحن بحاجة ماسة الى الكثير من الأساتذة كي نستطيع الانفتاح على المجتمع وخصوصاً اذا بدأت شركات الاستثمار العالمية العمل في العراق والتي ستضم اليها جميع الاختصاصات وربما الموجود لا يسد حاجتها من العمالة، وعلى الجامعات ان تبادر لا أن تنتظر إيعازاً من جهة ما.

الجامعات بين الاستقلالية والتسييس

بعد ذلك عرج الوزير على موضوعة استقلالية الجامعات قائلاً: لكي نكون واضحين علينا ان ندرك ان كل حزب يسعى للسيطرة على الجامعة اذا ترك الامر لمشيئته، إذن من يكبح جماح هذا السعي؟

من هنا يتضح دور العاملين في الجامعات لإيقاف هذه الرغبة الجامحة بدءاً من الطلبة ومروراً برؤساء الأقسام والعمادات ورئاسات الجامعات وحتى المواطن البسيط وتحقيق استقلالية الجامعات.

ويوضح: يمكن لنا ان نصدر أمراً وزارياً أو أمراً من رئاسة الوزراء أو من مجلس النواب بمنع أية ممارسة سياسية داخل الكليات وبتقديري الشخصي أعد هذا تشجيعاً للأحزاب وبرأيي ان يترك الأمر لجميع الذين ذكرتهم هؤلاء وحدهم قادرون على الوقوف بوجه من يريد تسييس الجامعات، اما دورنا كوزارة يمكن محاولتنا انتقاء الناس المستقلين لشغل المناصب الجامعية وضرورة التأكد من عدم انتمائهم الى أي من الأحزاب والقوى السياسية قدر الإمكان من اجل تعزيز استقلاليتها ويضيف: الكثير من الناس يبحثون عن المصالح الشخصية، وهذا دافع قوي للانتماء الحزبي، ويشدد على ان هذا الموضوع في طريقه للزوال لأن العراقيين ضاقوا ذرعاً بالأحزاب وتخلوا عنها فالعام الماضي هو غير العام الحالي، الناس أصابهم الملل واليأس من الأحزاب والتحزب ولم يلمسوا منها سوى الفرقة والتناحر والمحاصصة الطائفية، التوجه الشعبي ينصب في وحدة العراق ووحدة شعبه والعراقي لا يريد سوى أن يعيش معززاً ومكرماً في وطن موحد، ويؤكد ان العراقي يتمتع بالكثير من الخبرات التي يفتقر اليها أبناء الشعوب الأخرى لانه سلسل حضارات عريقة وبغداده كانت ولقرون طويلة عاصمة العالمين العربي والإسلامي.

بعد ذلك فتح باب النقاش فكان أول المتحدثين رئيس جامعة واسط الدكتور جواد الموسوي الذي أكد موضوع الأستاذ المشارك وضرورة الإبقاء على الأستاذ الذي بلغ السن القانوني ما دام عطاؤه مستمراً وقادراً على أثرائه، كما أشار الى وجوب عدم تدخل السياسيين بالجامعات والى انها تتعرض الى ضغوط قوية من بعض القوى السياسية، تلاه عميد كلية التربية/ جامعة واسط الدكتور علي محسن مؤكداً ان قرار التقاعد كان مجحفاً، تلاه أستاذ كلية الإعلام الدكتور كاظم المقدادي الذي أوضح بان الشعارات الحزبية ما تزال موجودة ولا نستطيع رفعها خوفاً من الطلبة الذين يتدخلون باستمرار في شؤون العمادات وأحياناً هم الذين يعينون الأستاذ او العميد، أعقبه المستشار في الجامعة المستنصرية الدكتور فاضل العامري الذي طالب بالتروي في تنفيذ قرار إحالة الأساتذة على التقاعد.

اما المدير العام للدراسات الكردية والقوميات الاخرى حسين الجاف الذي اكد أهمية توفير السكن الملائم لأساتذة الجامعات، مشدداً على ان هناك سبع شرائح لا تتقاعد منها الطبيب والقاضي والفنان والأستاذ الجامعي وغيرهم.

مؤكداً ضرورة إعادة النظر بالقانون للإبقاء على الرموز العلمية.

ثم تلته الدكتورة شروق كاظم من جامعة بغداد التي طالبت بالتواصل مع المعلومات المعرفية والتركيز على ما بعد الدكتوراه.

الإعلامي محمد الغزي الذي شدد على موضوعتي الشهادات المزورة وتخلف المناهج الدراسية.

وكان من المتحدثين الأستاذ في جامعة ديالى الدكتور جليل وادي د. علي محسن غرب/ جامعة واسط،د. هادي العتابي/ عميد كلية العلوم/ جامعة واسط ،د. سامي عبد الحميد/ كلية الفنون الجميلة/ جامعة بغداد،د. رعد طاهر دوران/ عميد كلية الاداب / جامعة واسط،سعد الطائي/ استاذ كلية الفنون الجميلة / جامعة بغداد،سلام الحيدري/ جريدة المواطن،سوسن / موقع النور

فادية فاروق / كلية الفنون الجميلة / جامعة بغداد،صلاح السيلاوي / جريدة الصباح،لؤي علي / طالب دراسات عليا،د. جبار خماط / كلية الفنون الجميلة / جامعة بغداد بعد ذلك أجاب الوزير على أسئلة الإعلاميين الذين حضروا الندوة.